

داود تلحمي*

تصورات الحركة الوطنية الفلسطينية للعلاقة

مع الفلسطينيين في إسرائيل بعد سنة ١٩٨٨**

تطرح هذه المقالة عدداً من الأسئلة في شأن العلاقة بين فلسطيني ٤٨ والحركة الوطنية الفلسطينية: أين موقع فلسطيني ٤٨ من النضال الوطني؟ هل هم مجرد احتياط لدعم خيارات المركز السياسي الفلسطيني، وهل يقتصر نضالهم على العمل من أجل المساواة، أم إنهم جزء لا يتجزأ من نضال الحركة الوطنية الفلسطينية؟

كيف صاغت الحركة الوطنية الفلسطينية علاقتها بفلسطيني ٤٨، منذ أن تبلور مشروع حلّ الدولتين؟ وما هي آفاق المرحلة الجديدة التي تكشف ضرورة إعادة النظر في الاستراتيجية الفلسطينية؟

أساسية ودافعاً رئيسياً وراء انطلاقة حركة التحرر الفلسطينية المعاصرة في حقبة الستينيات، إذ كانت الانطلاقة بشكل خاص في أوساط هؤلاء اللاجئين الذين كانوا، وما زالوا، يشكلون بمجملهم أغلبية الشعب الفلسطيني، سواء داخل وطنهم المحتل أو خارجه. وهذه الصيغة للهدف المرهلي للنضال الفلسطيني المعاصر كان قد بدأ بطرحها رسمياً بشكل أولي منذ أواسط سنة ١٩٧٤ في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ثم اكتسبت في الدورات المتتالية اللاحقة مزيداً من

سنة ١٩٨٨ سنة مهمة في مسيرة الشعب الفلسطيني التحررية المعاصرة: فهي السنة التي شهدت صعود الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الكبرى الأولى في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وبلوغها ذروتها وذروة اتساع صداها العالمي... وهي السنة التي شهدت خطوة متقدمة على طريق بلورة أهداف النضال الفلسطيني المعاصر من خلال إقرار وثيقة إعلان الاستقلال، التي أنضجتها هذه الانتفاضة، وتحددت فيها أهداف هذه المرحلة التاريخية بصيغة أوضح من أي وثيقة سابقة.

وتتلخص هذه الأهداف في العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية التي احتلت في سنة ١٩٦٧، وإقامة دولة مستقلة عليها، مع الحرص على تحقيق حل ملائم لقضية حقوق اللاجئين الفلسطينيين ومعالجتها على أرضية قرارات الشرعية الدولية، باعتبارها قضية

* كاتب فلسطيني.

** أُلقيت هذه الورقة أصلاً في مؤتمر "الحركة الوطنية الفلسطينية والفلسطينيون في إسرائيل"، في جامعة بير زيت في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والذي نظمته مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل / المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

كافية للسماح بعودة لاجئي ٤٨ إلى ديارهم مع أجيالهم اللاحقة التي وُلدت ونشأت خارج الوطن، نظراً إلى عدم اعتراف إسرائيل وعدم استعدادها لتقبّل هذا الحق في العودة، على الرغم من كونه معترفاً به دولياً، بحجة أن عودة اللاجئين تُحدث اختلالاً في ميزان القوى الديموغرافي في إسرائيل بحدودها المعترف بها دولياً، أي حدود ما قبل حرب ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بما يغيّر من الوضع الأغلب لليهود في الدولة الإسرائيلية، وبالتالي من الطابع "اليهودي" الذي تفترضه المرجعية الصهيونية للدولة.

ومع أنه كان هناك بعض التوقعات الفلسطينية بالنسبة إلى إمكان عودة نازحي ١٩٦٧ ونسبة ما من لاجئي ٤٨، إلا أن التوقعات الأكثر إدراكاً لموازن القوى كانت ترى أن الوضع التاريخي الراهن لا يتيح، في أحسن الأحوال، سوى عودة عدد محدود من لاجئي ٤٨ إلى ديارهم الأصلية، وعودة معظمهم، أو من يشاء منهم، إلى الدولة الفلسطينية الموعودة، مع إمكان أن يحمل كل لاجئ، حتى من يبقى خارج وطنه، جنسية الدولة الجديدة. ولاحقاً، طبعاً، تبين أن هذه التوقعات كلها، بما فيها تلك الأكثر تواضعاً، لم تأخذ بعين الاعتبار درجة رفض القوى الصهيونية المقررة في إسرائيل لمبدأ عودة اللاجئين، بما في ذلك وفق الصيغة المتواضعة التي أقرتها قمة بيروت العربية في مطلع سنة ٢٠٠٢ (التي أطلقت "مبادرة السلام العربية")، فضلاً عن الرفض الإسرائيلي التخلي عن القدس الشرقية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وحتى معظم مساحة الضفة الغربية، وبالتالي رفضها الفعلي إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة فعلاً، بمعزل عن التصريحات العلنية لهذا المسؤول الإسرائيلي أو ذلك.

أمّا موضوع فلسطينيي ٤٨، كما نسميهم، أو الفلسطينيين العرب في إسرائيل، فلم يكن مدرجا في جدول أعمال الحركة الوطنية الفلسطينية كموضوع أساسي ملحّ يتطلب التعامل القريب الأمد، إلا من زاوية التضامن والدعم المتبادل وتعزيز علاقات التكافل والانتماء المشترك إلى

الوضوح، وصولاً إلى صيغة سنة ١٩٨٨ المشار إليها.

وأراضي الدولة العتيدة المستهدفة لترجمة مشروع الاستقلال الفلسطيني هي، تحديداً، تلك الأراضي التي كانت مسرح الانتفاضة الشعبية، والتي أراد شعبها التخلص من الاحتلال. وكانت الهيئات الدولية الرئيسية، فضلاً عن الأغلبية الساحقة من دول العالم، تعتبر احتلالها غير مشروع، وترى في المطلب الفلسطيني مطلباً محقاً، الأمر الذي يفسر الاعترافات العالمية الواسعة التي تلت صدور إعلان الاستقلال.

وكان مفهوماً للذين عملوا على إصدار هذا الإعلان أن موازين القوى الراهنة في الصراع العربي - الإسرائيلي، وتلك المتوقعة في المستقبل المرئي، بما في ذلك على أرضية ما راكمته الانتفاضة الشعبية من تعاطف عالمي واسع، بعد جملة من المراكمات خلال مسيرة الشعب الفلسطيني النضالية المعاصرة طوال عقدين ونيف قبل ذلك، يصعب أن تعطي أكثر من ذلك، أي أكثر من دولة مستقلة في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وصيغة ما لمعالجة قضية اللاجئين. هذا مع العلم بأن موضوع مدى نضوج شروط تغيير الموازين بما يسمح بقيام الدولة المنشودة كان موضوعاً خلافياً وجدلياً في الساحة الفلسطينية، وهو ما اتضح بصورة خاصة في أثناء نقاشات الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١، والتي عُقدت في العاصمة الجزائرية بعد أشهر قليلة من توجيه ضربة عسكرية قوية إلى العراق وجيشه، وتعزيز الحضور العسكري الأميركي المباشر في منطقة الخليج، كما في مرحلة تفكك وانهيار الاتحاد السوفياتي، أبرز القوى العالمية الداعمة للمطالب والحقوق الفلسطينية والعربية في تلك الحقبة التاريخية.

وأكثر من ذلك، فإنه كان واضحاً لمن بلوروا إعلان الاستقلال أن المعطيات الراهنة ومحصلة النضال وموازين القوى الإقليمية والدولية إذا ما سمحت بقيام هذه الدولة، فإنها على الأغلب ليست

هوية واحدة، بما يعني أن قضايا فلسطينيي ٤٨ هي شأن تفرده القوى والتيارات التي تمثلهم بشكل مباشر، وذلك حتى إشعار آخر. فالملحّ كان، بالنسبة إلى الحركة الوطنية الفلسطينية بعد سنة ١٩٨٨، وحتى منذ سنة ١٩٧٤ أو قبلها بقليل، هو تجسيد الكيانية الفلسطينية في دولة مستقلة، والتعامل بشكل ملائم مع قضية اللاجئين وحقوقهم.

ففي الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت في الجزائر في أواخر سنة ١٩٨٨، لم يرد أي تخصيص واضح لهذا القطاع من الشعب الفلسطيني، أي فلسطينيي ٤٨، في إعلان الاستقلال، أو في البيان السياسي، الصادرين عن هذه الدورة، وهو ما كانت عليه الحال أيضاً في الدورة الحادية والعشرين للمجلس التي عُقدت في غزة في نيسان/أبريل ١٩٩٦، أي بعد عودة الجسم القيادي المركزي إلى الأراضي الفلسطينية. أمّا في الدورة العشرين التي عُقدت في الجزائر في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أي قبل زهاء الشهر من عقد مؤتمر مدريد، فقد وردت عبارة في البيان السياسي الصادر عن الدورة تتناول هذا القطاع من الشعب الفلسطيني تقول:

يتوجه المجلس الوطني بالتحية النضالية لجماهير شعبنا الصامد في الجليل والمثلث والنقب والساحل، ويؤكد تقديره لنضالها دفاعاً عن حقوقها ضد سياسات الاضطهاد والتمييز وإسنادها الفاعل للانتفاضة الباسلة.

وفي اليند الخامس من استخلاصات الدورة، استناداً إلى تقرير "لجنة الوطن المحتل والانتفاضة" في المجلس، ورد التالي:

يوجه المجلس الوطني التحية والتقدير إلى أبناء فلسطين في الجليل والمثلث والنقب وكل قرية ومدينة في مناطق ١٩٤٨ (فلسطين المحتلة)، ويثمن الدور النضالي الذي يقومون به دعماً للانتفاضة والوقوف إلى جانبها وحفاظاً على هويتهم الوطنية في وجه كل محاولات الطمس والتدوين.

ومن الواضح في هاتين العبارتين أن هناك تركيزاً على دور الشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨ في دعم الانتفاضة ونضال سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل التخلص من الاحتلال، علاوة على دور الدفاع عن هويتهم الوطنية. وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس أوضح بدوره هذا الأمر في رده على سؤال بهذا الصدد في أثناء مقابلة مع تلفزيون "معاً" أجريت بعد إلقائه خطابه الأخير في الجمعية العامة للأمم المتحدة بأيام، أي قبل أقل من شهرين، حين قال إن المطلوب من الفلسطينيين في هذه المنطقة هو التجاوب مع الشعار الذي يرفعه أحد مكونات الحركة الوطنية هناك، وهو "السلام والمساواة".

أمّا في دورات المجلس المركزي العديدة التي عُقدت منذ ما بعد دورة المجلس الوطني في سنة ١٩٨٨، وحتى اجتماعه الأخير في تموز/يوليو ٢٠١١، فلم ترد إشارات خاصة لافته للانتباه إلى هذا القطاع من الشعب الفلسطيني.

وما ينطبق على قرارات المجلسين الوطني والمركزي ينطبق على الوثائق الرسمية للتنظيمات الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير التي قلماً أشارت وثائقها إلى هذا القطاع من الشعب الفلسطيني، حتى لو كان للقوى الرئيسية لحركة التحرر الفلسطينية، إلى جانب العلاقات الشاملة مع مختلف مكونات مناطق ٤٨، علاقات خاصة بوحدة أو أكثر من القوى السياسية هناك، انطلاقاً من التلاقي السياسي أو الفكري الخاص، الأمر الذي ينطبق أيضاً على حركة "حماس".

ويمكن أن يفسّر ذلك انطلاقاً من اعتبار هذه القوى أن المهمة المطروحة في الأمد المباشر والقريب تتعلق بتسوية مع إسرائيل في ظل استمرار اختلال موازين القوى العامة لمصلحتها إقليمياً ودولياً، وليس بتسوية تُفرض على إسرائيل، كما قد يكون عليه الوضع لو كانت الموازين مختلة في الاتجاه الآخر، أو بتسوية متوازنة على قاعدة التكافؤ غير المتوفر حتى الآن.

وفي واقع الحال، وعلى الرغم من الكسب المعنوي والسياسي الذي حققته الانتفاضة الشعبية الكبرى لقضية الشعب الفلسطيني، تتويجاً لأكثر من

مع نضاله داخل الدولة الإسرائيلية من أجل تأمين الحقوق المدنية والسياسية التي تعبّر عنها القوى الوطنية العربية الفلسطينية الناشطة في هذا القطاع.

وفي هذا السياق، كان التركيز من جانب القوى الفلسطينية العاملة في إطار منظمة التحرير، وخصوصاً الطرف المركزي المقرر، على تأمين ما يمكن من أشكال الدعم للانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من جهة، وتأمين الدعم السياسي للجهود الفلسطينية الجارية لتثمين هذه الانتفاضة ومجمل النضال الفلسطيني، من جهة أخرى. وطبعاً، كانت المواقف الفلسطينية متباينة بشأن سبل تحقيق هذا التثمين وإمكان ترجمته على الأرض، وكذلك بشأن الرهانات على المسارات التفاوضية المطروحة آنذاك، والتي بدأت بمسار مؤتمر مدريد وما انبثق عنه من مفاوضات في واشنطن ومواقع أخرى، وانتهت إلى مسار أوسلو في سنة ١٩٩٣.

ويمكن القول إن التيار "المركزي" المقرر في منظمة التحرير كان يهيمه، في تلك الآونة، أن يكون للقوى الفلسطينية في مناطق ٤٨ دور مؤثر، بما هو متاح، في الوضع الداخلي الإسرائيلي لدعم خيارات هذا التيار في العملية التفاوضية، الأمر الذي برز بشكل واضح في الأسابيع التي سبقت انتخابات الكنيست الثالث عشر التي جرت في تموز/يوليو ١٩٩٢، حين قررت الاجتماعات القيادية في تونس إجراء اتصالات غير معلنة بالقوى العربية المشاركة في هذه الانتخابات لدعم التيارات الإسرائيلية الأقل تعنتاً، وتحديداً آنذاك حزب العمل وحزب ميرتس، علاوة على دعم وزن القوائم "العربية" نفسها (وتعبير "العربية" هنا يشمل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، التي هي في الواقع قائمة مشتركة عربية - يهودية).

وقد جرت لقاءات في هذا السياق في القاهرة بين وفد قيادي من تونس وممثلي التيارات "العربية" في إسرائيل، واعتُبر انتخاب يتسحاق رابين وغلبة تيار العمل - ميرتس، مدعوماً من الأصوات الخمسة للكتل العربية، في الكنيست الجديد، على حساب الأحزاب الصهيونية الأكثر تشدداً ويمينية،

عقدين من النضال الفلسطيني المتواصل والمتعدد الأشكال، فإن الأوضاع الإقليمية والدولية لم تكن إيجابية بالدرجة نفسها، إن لم تكن بدأت تزداد اختلالاً منذ سنة ١٩٨٨، وخصوصاً مع تواصل تراجع قوة وفاعلية دور الاتحاد السوفياتي، السند الدولي الأبرز للنضال الفلسطيني، ومع استمرار التزام مصر، دولة الطوق العربية الأكبر، بقيود اتفاقيات كامب ديفيد التي تستبعداها من الانخراط في مواجهة، حتى غير عسكرية، مع الاحتلال، ومع عجز دول الجبهة الشرقية العربية عن تحقيق قدر من التوازن البديل، أو حتى تأمين الحد الأدنى من التنسيق والتوافق فيما بينها في التعامل مع إسرائيل، ومع أي تسوية تجري لاستعادة الأراضي العربية المحتلة من جانبها، كما ظهر بجلاء في إبان مؤتمر مدريد والمفاوضات المنبثقة عنه في واشنطن، وعواصم ومدن عالمية أخرى. وهذه معطيات إقليمية ودولية ستفانق في الأشهر والأعوام القليلة التالية، مع الانهيار النهائي للاتحاد السوفياتي، والحرب على العراق وضرب قوته العسكرية في إثر اجتياحه الكويت، ومع الانقسام الواسع في الصفوف العربية الرسمية، والذي أحدثته هذه الأزمة، والتبعات السياسية والمالية السلبية التي تعرضت لها منظمة التحرير في سياقها، علاوة على الثمن الكبير الذي دفعه فلسطينيو الكويت وبعض فلسطينيي دول الخليج الأخرى بفعل هذه الأزمة وتردي علاقات المنظمة بتلك الدول، ومع استمرار أوضاع الفلسطينيين الصعبة في لبنان بعد عقد من المجازر في إثر غزو إسرائيل في سنة ١٩٨٢، ثم حروب المخيمات والأوضاع المعيشية القاسية المفروضة عليهم في القوانين اللبنانية.

وفي مناخ هذه التطورات الإقليمية والعالمية، والهجوم المباشر التي تتعلق بقطاعات معينة من الشعب الفلسطيني في الوطن وفي أقطار اللجوء، جرى التعامل مع الشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨ من زاوية طاقته على دعم الأهداف المباشرة والقريبة الأمد للحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المواقع، وفي الوقت ذاته التشديد على التضامن

في أوساط القيادة المقررة في منظمة التحرير بشأن آفاق العملية السياسية الجارية، مع وجود اجتهادات عدة بين أطرافها، وبينها وبين تلك القوى التي كانت معارضة أساساً لاتفاق أوسلو، أو للرهان على العملية التي بدأها مؤتمر مدريد. وشهدت الأعوام التالية تطورات عززت وجهة النظر الأكثر تشاؤماً بالنسبة إلى هذه العملية السياسية، مع هجمة أريئيل شارون لإعادة السيطرة الأمنية على مناطق "أ" في الضفة الغربية، ومواصلة تكثيف الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية ومجمل الضفة الغربية، الأمر الذي زاد في الشكوك في وجود أي احتمال، في ظل موازين القوى الراهنة، لانسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وبالتالي قيام دولة فلسطينية مستقلة فيها، وفي قطاع غزة الذي أخلاه شارون من المستوطنين والوجود العسكري الإسرائيلي، كي يُحْكَم الحصار الشامل عليه، من جهة، وليعزز، من جهة أخرى، السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، كما أوضح ذلك مستشاره الشهير دوف فايسغلاس في مقابلته المثيرة المنشورة في صحيفة "هآرتس" في ٢٠٠٤/١٠/٧.

وهذا الأمر هو استخلاص تعزز في أوساط المركز المقرر في السلطة الفلسطينية مؤخراً مع الامتناع من مواصلة التفاوض قبل وقف التوسع الاستيطاني في القدس والضفة الغربية المحتلتين، والاعتراف الإسرائيلي بالحقوق الفلسطينية في الدولة المستقلة على حدود ١٩٦٧.

وبات من الواضح الآن، سواء بالنسبة إلى الذين، في الحركة الوطنية الفلسطينية، كانوا يعتبرون الدولة المستقلة ومجمل الصيغة المقررة في سنة ١٩٨٨ حلاً نهائياً للمسألة الفلسطينية وللصراع مع الهجمة الإسرائيلية، أو الذين كانوا يرونها حلاً مرحلياً، لأعوام قد تطول، حتى تتوفر شروط حل كامل وناجز للصراع في المنطقة ولل قضية الوطنية الفلسطينية، أن موازين القوى الراهنة تحتاج إلى تغيير كي يتحقق أي هدف من أهداف النضال الفلسطيني. وبالتالي، لا مناص من

وخصوصاً حزب الليكود، إنجازاً في هذا السياق. لكن سرعان ما تبين، في جولات التفاوض التي جرت في واشنطن في النصف الثاني من سنة ١٩٩٢ بعد تشكل حكومة يتسحاق رابين، أن هذه الحكومة لم تغرّ جوهرياً الموقف التفاوضي للحكومة السابقة، بل حتى لم تغرّر رئيس الوفد التفاوضي مع الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك، إلياكيم روبنشتاين، بينما تغرّر رئيس الوفد التفاوضي مع سورية، الأمر الذي حدا بالاجتماعات القيادية التي جرت في تونس بعد الجولة الثامنة لمفاوضات واشنطن، إلى مطالبة الأحزاب "العربية" وقائمة ميرتس في الكنيست بالضغط على حكومة رابين لتغيير موقفها، وفق ما أورده القيادي الفلسطيني الراحل ممدوح نوفل في كتابه "الانفجار". وهذا الإحباط الناجم عن عدم حدوث التغيير المنشود، كما عن فشل إدارة جورج بوش الأب في انتخابات الرئاسة لمصلحة مرشح الحزب الديمقراطي المعتبر آنذاك أكثر قرباً من إسرائيل، كان وراء الاندفاع اللاحق لدى مركز القرار الفلسطيني لدعم القناة السرية في العاصمة النرويجية، والتوصل إلى الاتفاق الذي بلورته في العام التالي.

وتكررت محاولات التأثير في الناخبين العرب الفلسطينيين في إسرائيل عشية انتخابات الكنيست الرابع عشر في أيار/مايو ١٩٩٦، بعد أن كانت القيادة الفلسطينية المقررة قد انتقلت إلى الأراضي الفلسطينية بعد إبرام اتفاقي أوسلو والقاهرة. لكن نتيجة الانتخابات كانت هذه المرة مختلفة: إذ عاد اليمين الصهيوني المتشدد إلى واجهة الحكم في إسرائيل. ودخلت عملية أوسلو والتسوية المنبثقة عنها في أزمة عميقة بعد ذلك، استمرت بلا انقطاع، حتى خلال الفترة القصيرة من عودة حزب العمل إلى السلطة بين سنتي ١٩٩٩ و ٢٠٠١ بقيادة إيهود براك.

وجاء فشل لقاءات كامب ديفيد في صيف سنة ٢٠٠٠ بإشراف الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، ثم الانتفاضة التي انطلقت في خريف السنة ذاتها، ليضعاً علامات استفهام حتى

في سنة ١٩٦٧، وتعتبر أن العامل الفلسطيني هو عامل يهدد، في تجلياته الكيانية، وحتى في بروز هويته الخاصة، مجمل المشروع الصهيوني. وليس هنا مجال الخوض في مناقشة الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية المنشودة، فهذا خارج الموضوع المطروح، لكن من الجلي أن هناك دوراً لكل تجمّع من تجمعات الشعب الفلسطيني في نضال المرحلة الراهنة والمراحل اللاحقة، وأن تحديد هذا الدور لا يمكن أن يكون إلا محصلة نقاش بين مكونات هذه التجمعات كافة، بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨. وهكذا، فعلاوة على الموقف المبدئي العام المتعلق بضرورة تلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بمجمله، بما في ذلك حق اللاجئين في العودة وحق الشعب الفلسطيني في مناطق ٤٨ في التمتع بكامل حقوقه كجزء من الشعب الفلسطيني، وكمواطنين أصيلين وليسوا ضيوفاً في بلدهم، فإن هناك مهام عملية تتعلق بالزمن الراهن والقصير الأمد، والتي لا بد من اتخاذها بالتفاعل والتدارس داخل هذه المكونات كلها، وفيما بينها، بما يؤمن صمود الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، حيثما يُوجد، والحوّل دون تنفيذ شكل من أشكال "الترانسفير" المتدرج والصامت، وذلك عبر العمل على توفير مقومات العيش الكريم للفلسطينيين جميعاً، حيثما يُوجدوا، بحيث يصب كل تطوير جزئي وقطاعي في المهمة الأكبر والأبعد مدى؛ مهمة تحقيق الحل الناجز للصراع. ■

إعادة النظر في الاستراتيجية السياسية المعتمدة حتى الآن لتحقيق هذه الأهداف. إن أولئك الذين يرون الدولة المستقلة حلاً مرحلياً، وبعضهم ينتمي إلى اليسار، كما هي حال الجبهتين الشعبية والديمقراطية، وبعضهم الآخر ينتمي إلى حركة "فتح"، وكذلك يمكن اعتبار أن محصلة موقف حركة "حماس" ممّا تسميه "هدنة" طويلة الأمد في مقابل إنهاء احتلال الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، هي ضمن هذه الرؤية المرحلية، جميع أصحاب هذه الرؤية المرحلية ينظرون إلى وضع الفلسطينيين في مناطق ٤٨ باعتباره مؤجلاً في مهمات الحركة الوطنية الفلسطينية، إلى حين إنجاز المرحلة التالية، أي مرحلة النضال لتحقيق الحل الاستراتيجي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والذي من المبكر تصور كيفية شق الطريق نحوه، باعتبار أن قيام الدولة المستقلة، إذا تحقق، يمكن أن يحدث أوضاعاً وديناميات جديدة تطرح الوضع بشكل مختلف، أما إذا لم يتحقق، فستخلق ديناميات أخرى لمواجهة نظام التمييز العنصري الذي يسود، بأشكال مختلفة، تجمعي الشعب الفلسطيني، في مناطق ٤٨ وفي مناطق ٦٧. وهذه الحسابات والتصورات الفلسطينية ليست غائبة، طبعاً، عن ذهن القيادات الصهيونية التي ما زالت، في الواقع، ترفض فكرة الدولة المستقلة، فضلاً عن مبدأ حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وحتى، في ظل الموازين الراهنة، عودتهم إلى الأراضي التي احتلت